الأنباء
الاربعاء 4 يناير 2012

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

رولا دشتي: الهجمة الشرسة ضدي لن تثنيني عن العمل الوطني وأشادت بالقضاء النزيه والعادل والضامن لحفظ القيم الاجتماعية

اشادت مرشحة الدائرة الثالثة النائبة السابقة د.رولا دشتي بالقضـــاء النزيه والعادل على اثر صدور الحكم القضائي على النائب السابق مسلم البراك بالسجن ستة اشهر مع وقف التنفيذ وبدفع كفالة مالية 1000 دينار، وكانت النائبة الســـابقة د.رولا دشتي قد ادعت على النائب السابق مسلم البراك بعد مجاهرته العلنية بالتشهير بها، والتشكيك بنزاهتها في مكافحة الفساد.

د.رولا دشتي

وأعربت د.دشـــتي عن ثقتها الكبيـــرة بالمؤسســـة القضائية الضامنة لحفظ القيم الاجتماعية والتي تشكل الملاذ العادل للاقتصاص من المفترين الذين يتلهون بكرامات الناس وبأعراضهم، ولا يتوانون عن التشهير بالشرفاء والتحريض ضدهم للتكسب الانتخابي، وتدمير قيم المجتمع، مؤكدة ان الحق لابد ان ينتصر في نهاية المطاف.

وأضافت مرشحة الدائرة الثالثة ان الحكم العادل الذي صدر وبرأ ساحتها من التهم الباطلة التي وجهت اليها، يضاف الى العديد من المســـتندات القانونية التي تدحض الهجمة الشرسة من قبل المتكسبين على حساب الوطن، لتشويه ســـمعتها امام الرأي العام، وثنيها عن العمل الوطني وذلك لتصديهـــا واصرارها على المواجهة لمنع تنفيذ اجنداتهم المشـــبوهة التي تضر بمصالح الكويت وبمؤسساتها وبأمنها الاجتماعي، وقـــد اكدت على مضيها قدما فـــي خدمة الكويت، واســـتكمال المسيرة الوطنية بكل عزم وصلابة، مشيرة الى ان درب التنميـــة والتقدم يتطلب منا الافعال المجدية والجرأة في الاقدام بخطى ثابتة وبقناعة راســـخة للنهوض بالكويت الى اعلى المستويات.

الشريعان يطلق وثيقة «الإصلاح الوطني» وتشمل إصلاحات اقتصادية واجتماعية

أطلق مرشـــح الدائرة الأولى د.أنور الشـــريعان وثيقة إصلاحية شملت جوانب اقتصادية واجتماعية وتشريعية، مبينـــا أن الوثيقة مبادرة حملت في طياتها جهود الإصلاح الوطني والاجتماعي والتي سنقوم بتبنيها حتى نعيد للكويت ماضيها وندعم حاضرها.

د.أنور الشريعان

وأضاف الشريعان ان المرحلة المقبلة في الكويت تتطلب العمل على إرســـاء دعائـــم اقتصادية واجتماعية وإســـتراتيجية من خلال ضرورة التوجه لتحصين الاقتصاد الكويتي من التبعات الســـلبية التي يكون مصدرها الاقتصـــادات المتقدمة حتى يتم تخفيف آثارهـــا على الاقتصاد والمجتمع بشـــكل عام، فكما هو معروف فإن الاقتصاد الكويتي مفتـــوح بشـــكل كبيـــر علـــى الاقتصـــادات الخارجية نتيجة ترابطه مـــن خلال الصادرات والواردات من جهة وبشـــكل حســـاس جدا من خلال أهم إيراد للدولة وهو النفط والذي يعتمد على طلب اقتصادات هذه الدول والكيانات فأي تغيير لمستويات الطلب على النفط سينعكس حتما وبدرجة كبيرة علـــى الاقتصاد الكويتي ومن ثم لا تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

وقال الشريعان: إنني ارتأيت أن أعمل وفق برنامج محدد وواضح من أجل الكويت ودعما لبرامج الإصلاح في جوانبها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، مشيرا إلى أن توجهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله واضحة نحو البناء الاقتصادي التنموي، وكثيرا ما نقرأ ذلك في عدة مناســـبات وأن سموه يؤكد حرصه على إنجاز مهمة تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري مهم في المنطقة.

وأضـــاف أن مهمة التحول لمركز مالـــي وتجاري تعتبر شاقة وتحتاج إلى تكاتف كل من على هذه الأرض الطيبة من كويتيين ومقيمين، وأصبح اليوم لزاما على الجميع، أفرادا ومؤسسات العمل على جعل الكويت أحد أبرز المراكز المالية والحضارية في المنطقة واستثمار الرغبة الصادقة لصاحب السمو الأمير، مؤكدا أنه لا تنمية دون خطة تشريعية منظمة ومدروسة والحديث عنها ليس ذا جدوى دون إقرار وتحديث تلك التشـــريعات التنموية والقرارات الوزارية ذات الصلة، وغير ذلك اعتبره أضغاث أحلام.

وأشار د.الشريعان: أن أولوياته ستنطلق من خلال وثيقة الإصلاح. وستكون خارطة طريق أعمل من خلالها بعد كسب ثقة ناخبي الدائرة الاولى ودعمهم لي للوصول إلى مجلس الأمة. معاهدا الله ونفســـي والشعب الكويتي على أن أكون على قدر المسؤولية بتوفيق من الله وثقة الشعب.

مشـــيرا الـــى أن الوثيقة تحمل في طياتهـــا عدة قوانين واقتراحات منها إقرار تعديلات قانون الشـــركات التجارية الجديدة وإقرار قانون ينظم المناقصات العامة وإنشاء هيئة مستقلة للاستثمار الأجنبي وتفعيل قانونها وإقرار قانون الجرائم الإلكترونية وتعديل وتفعيل ومراقبة قانون مشاريع الـ BOT والسماح للأجانب بتملك الشقق السكنية وتفعيل منظومة المؤهلات العلمية للعمالة الأجنبية وتعديل وتفعيل قانون الخصخصة، وكذلك إنشاء هيئة للتنمية الاقتصادية المستدامة والمطالبة باستقلال السلطة القضائية وإنشاء هيئة مكافحة الفساد بالإضافة لإقرار قانون كشف الذمة المالية.

وتفعيل دور وزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة سوق المال وإنشاء هيئة لحماية المستهلك وإقرار قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الحقوق الإنسانية لفئة البدون، وكذلك إنشاء لجنة القيم البرلمانية.

وأشار الشريعان الى أن حقوق المرأة الكويتية ستكون من أولوياته الإصلاحية وستأخذ حيزا من وثيقة الإصلاح التي تم إعدادها وســـتأخذ نصيبا من الدعم لحقوقها دون نقص أو تمييز من خلال دعم حقوقها في العدالة الاجتماعية كما نص الدستور الكويتي.

واختتم مرشـــح الدائرة الأولى تصريحه مؤكدا: أن هذه الوثيقة ليست حكرا عليه وإنما جاءت من أجل التعاون مع جميع القوى السياسية وجميع مرشحي مجلس الأمة، وذلك من أجل الكويت ومن اجـــل أن نعيد للكويت أمجادها التي بناها الآباء والأجداد.

العمر: المرأة شريك أساسي في التنمية

أوضح مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر ضرورة أن تعمل الســـلطة التنفيذية على زيادة فاعلية دور المرأة الكويتية في مختلف قطاعات الدولة من خلال اســـتثمار الكفاءات النسائية، لاســـيما تلك التي أثبتت نجاحات في عدد من الميادين المحلية والدولية، مشيرا إلى أن السير بالبلد نحو الإصلاح الحقيقي يتطلب تفعيل جميع مكونات المجتمع وعدم تهميش أي من فئاته. وقال العمر في تصريـــح صحافي إن مجلس الأمة المقبل عليه أن يترجم تطلعات المرأة الكويتية وهمومها من خلال تشريعات حاسمة تحلحل المشاكل التي تعانـــي منهـــا وتضع حدا للافتئات علـــى حقوق المرأة التي عانت كغيرها من القطاعات خلال الفترات الماضية من التهميش وسوء الخدمات. واعتبر أن إقرار قانون الرعاية السكنية في المجلس السابق شكل خطوة على الطريق الصحيح فيما يتعلق بمشـــاكل المرأة إلا أنه من المؤســـف أن ينتقص من القرض الإســـكاني الذي نص عليه القانون رافضا التمييز بين المرأة والرجل في هذا الشـــأن. وقال إن الحكومة الجديدة والتي يترأســـها سمو الشيخ جابر المبارك عليها مسؤولية دعم المرأة الكويتية لتكون شـــريكا أساسيا في مسيرة التنمية وأن تذلل العقبات التي تحول دون تفعيل دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا، مؤكدا رفضه كل اشكال التمييز ضد المرأة سواء فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية، حيث ينبغي ان يكون المعيار الوحيـــد في التعامل مع تلك المناصب هو معيار الكفاءة، أو في قطاعات العمل المختلفة. واستغرب العمر معاملة البعض للمرأة الكويتية على أنها عبء على المجتمع مشيرا إلى أن أصحاب هذه النظرة هم الذين أصبحوا عبئا على مسيرة الحراك التنموي في البلاد، ويجب أن تعمل السلطتان، مجلسا وحكومة على مواصلة السير تجاه منح المرأة كامل حقوقها المدنية والاجتماعية.

جمال العمر

ولفت العمر إلى أن المرأة المتزوجة من غير الكويتي تعاني وينتقص من حقوقها إلى حد تشعر معه بأن التعامل معها من قبل الحكومة ليس مبنيا على أساس المواطنة وإنما على أسس أخرى، وهذا الأمر غير مقبول تماما ويجب أن تكون هناك معالجة للثغرات التشريعية في هذا الشأن. ولفت العمر إلى ان قضايا المرأة والأســـرة الكويتية والشباب والطفولة تحتل جانبا مهما ورئيسيا في أجندته الانتخابية، متمنيا أن تشهد المرحلة المقبلة إنصافا حقيقيا لشـــرائح كثيرة من النساء الكويتيات اللواتي يعانين من ظروف غاية في الســـوء، لاسيما المطلقات والأرامل وغير المتزوجات والكويتيات المتزوجات من غير كويتيين.

علي جمال: نواب الموالاة لم يقدموا النصيحة للحكومة

أكد مرشـــح الدائرة الانتخابية الاولى د.علي جمال ان الحكومة السابقة على الرغم من امكاناتها الاعلامية الكبيرة، لـــم تتمكن من طمأنة المواطن الكويتي على ســـير خطة التنمية المليارية التي اقرها المجلس بأغلبية ساحقة، فلا يوجد بيت في الكويت لا يعاني مشـــكلة في التعليم او الصحة او الاسكان او الوظيفة وغير ذلك.

د.علي جمال

واضـــاف جمـــال ان الموالاة النيابية لم تقم بتقديم النصيحة للحكومة، واكتفت بالسير خلفها عوضا عن الوقوف الى جانبها، مـــا ادى الى فقدانهـــا للاغلبية النيابية.

وأكد ان المجلس القادم يحتاج الى مجموعة نيابية تشكل «صمام امان» يقلل من التوتر بين جميع الاطراف ويساعد على الانجاز.